

لماذا لم يُنفذ تطبيع الأوضاع في سنجان حتى الآن

لا توجي الوقائع على الأرض في سنجان بوجود مؤشرات حقيقية لتطبيق الاتفاق الموقع منذ نصف عام بشأن تطبيع الأوضاع فيه، فالقضاء الواقع في منطقة استراتيجية لا يشهد استقراراً أمنياً ولا إدارياً ولا عودة للنازحين إليه حتى الآن، ناهيك عن وجود خلافات بين سكان القضاء في ظل تعدد القوى المسيطرة، ما جعل المراقبين يشككون في نجاحه بعد كل هذا التأخير.

بغداد - يحاول المتابعون للشأن العراقي تقييم اتفاق سنجان المبرم بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان العراق بعد أشهر من توقيعها، إذ لا توجد دلائل حتى الآن تشير إلى تنفيذها على الأرض فالخلافات غير المعلنة أفقدته قيمته لاسيما وأن السخط بين المجتمعات المحلية وكل المتدخلين في هذه المشكلة قد يهدد هذه التسوية الهشة والاستقرار بشكل عام. وفي أكتوبر الماضي، وقعت بغداد اتفاقية إعادة الاستقرار وتطبيع الوضع في قضاء سنجان، وهي اتفاقية أمنية مشتركة مع حكومة أربيل بشأن البلدة الإيزيدية الواقعة ضمن محافظة نينوى التي سقطت في قبضة داعش في 2014، وشهدت حينذاك إبادة جماعية ضد سكانها. كما اختطف التنظيم أكثر من 6 آلاف مدني، ما زال مصير أكثر من نصفهم مجهولاً، بالإضافة إلى نزوح أكثر من 300 ألف آخرين إلى إقليم كردستان.

تأخر تنفيذ الاتفاق بين بغداد وأربيل وإبرام النازحين الإيزيديين يحرك مزجياً من المشاكل لا يمكن السيطرة عليه

لكن لماذا عجز رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي حتى الآن في إرجاع النازحين الإيزيديين إلى هذا القضاء وما لم يترجم بنود الاتفاقية على الأرض خاصة وأن الرئيس برهم صالح صادق مؤخرًا على قانون الناجيات الإيزيدييات، الذي صوت عليه البرلمان. ويتيح القانون منح امتيازات وتعيينات مالية ومعنوية وإعادة تأهيل الناجيات لإعادة اندماجهن في المجتمع فضلاً عن إعادة إعمار مناطقهم.

ومنذ إبرام الاتفاق كسر الكاظمي تعهده وحرص حكومته وجديتها على تأمين عودة جميع النازحين وبضمنهم أبناء الكورد الإيزيدي إلى مناطقهم بعد طرد داعش وعودة الاستقرار ودعم الناجيات والنازحين الإيزيديين وتحقيق مطالبهم. لكن هناك تشعباً كبيراً آخر إتمام التسوية بالشكل المطلوب.

ويتضمن اتفاق إعادة الاستقرار في سنجان نقاطاً إدارية وأمنية وخدمية عديدة ويتم الاتفاق بشأن الجانب الإداري مع حكومة إقليم كردستان وحكومة نينوى، مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب أهالي القضاء.

ويدخل كل ما هو أممي ضمن نطاق وصلحيات الحكومة الاتحادية بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان. أما الجانب الخدمي فيسبكون من مسؤوليات لجنة مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ومحافظة نينوى.

وتهدف الاتفاقية، التي تحظى بدعم دولي، بالأساس إلى إخراج مسلحي حزب العمال الكردستاني ومقاتلي الحشد الشعبي والمجموعات المنضوية تحت لوائها من المدينة الاستراتيجية، حيث تمركز في سنجان قرابة 20 ألف مسلح ينتمون إلى سبعة فصائل مختلفة. وتقع سنجان في موقع استراتيجي في المنطقة الشمالية الغربية من نينوى،



الرجح لم يندمل بعد



العناد لا يصلح السياسة

فرماجو يجر الصومال من مربع الانقسام إلى دائرة العزلة

تفاقم الأزمة السياسية ينذر بتحريك خيط من فوضى العنف والجوع

اتخاذ "إجراءات ملموسة" رداً على ذلك. لكنها لم توضح بدقة طبيعة تلك الإجراءات. ومع ذلك، حاولت مقديشو الدفاع عن قانونية الخطوة، حيث ردت وزارة الخارجية على الانتقادات الغربية بأنها تشعر بالقلق إزاء "التصريحات المضللة والمثيرة للقلق" من قبل بعض الشركاء الدوليين، واتهمتهم بـ"تحريض الشعب الصومالي ضد حكومته الشرعية". وأضاف البيان أن الصومال "سيرفض أي محاولات لاستخدام المساعدات الإنسانية لابتزاز البلاد".

تهديدات الجهاديين

بدأ الصومال في الانهيار في العام 1991، عندما أطاح أمراء الحرب بالديكتاتور سياد بري ثم انقلبوا على بعضهم البعض. وتركت سنوات الصراع والهجمات التي شنتها حركة الشباب، إلى جانب المجاعة البلد مرزقاً بشكل كبير.

لكنه اليوم قد يواجه نفس السيناريو مع بعض الاختلافات التي قد تكون أخطر، حيث قد تؤدي في كل الأحوال إلى عدم الاستقرار في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 12 مليون نسمة.

ويسعى المتطرفون إلى استغلال حالة التشرد في الحياة السياسية الصومالية التي لا يؤمنون بها أصلاً من أجل شن بعض الهجمات. وهذا تحد آخر سيفعل البلد في خضم إصرار فرماجو على تنفيذ مشروعه أمام وضع قد لا يستطيع أحد مواجهته خاصة مع تقليص أعداد القوات الأميركية.

وتعمق الإحباط بسبب الفوضى السياسية في العاصمة، ففي وقت سابق، قال المتحدث باسم الشرطة الصومالية صادق عدن علي إن "14 شخصاً على الأقل قتلوا في الهجوم الأخير عندما انفجرت حافلتهم الصغيرة في عبوة ناسفة في جيرادا غولولي شمال مقديشو".

والقت أجهزة الأمن الصومالية كالعادة باللوم على حركة الشباب الإسلامية المتشددة. وقالت إنه في اليوم السابق فقط لحادثة جيرادا، قامت قوات الأمن الصومالية بتفكيك 5 متفجرات بامان على طول ذلك الطريق.

وتسيطر حركة الشباب على أجزاء كبيرة من جنوب ووسط الصومال وغالبا ما تستهدف العاصمة بتفجرات انتحارية. وكانت الجماعة المتطرفة هدفاً متركزاً للضربات الجوية العسكرية الأميركية.

وتتبع حركة الشباب طريقتين لفرض أجندتها على سكان القرى والبلدات عبر فتح قنوات اتصال مع أعيانها لإخضاعهم ليكونوا حبل التواصل مع السكان عند جمع الاتوات مقابل تأمين أموال الأعيان، بينما تلجأ للقوة في حال امتناع قاطنهما.

الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل شديدة" بسبب هذه الخطوة، وهدد فيها باحتمال فرض عقوبات وقيود على التاشيرات وإعادة تقييم "علاقاتنا الثنائية". ودعا البيان الحكومة الفيدرالية الصومالية ودول المنطقة إلى العودة بشكل عاجل إلى المحادثات بشأن أزمة الانتخابات.

وكان الاقتصاد الأوروبي قد حذر من أن التوقيع على القرار ليصبح قانوناً من شأنه أن يقسم الصومال ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في الصومال وجيرانه". وهددت بروكسل بالنظر في

عكس تصميم الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو إجراء الانتخابات المثيرة للجدل ورغبته بالاستمرار في الحكم وتمديد فترة رئاسته مهما كان الثمن، الأمر الذي دفعه إلى عدم الاهتمام بما يوجه إليه من انتقادات من جانب قوى المعارضة بسبب تعنته في عدم تقديم تنازلات تنهي الأزمة السياسية، بل وبدا وكأنه يجر البلد من مربع الانقسام والتشظي إلى العزلة الدولية التي ستجعله برمته في موقف محرج على كافة الأصعدة.

مقديشو - يراقب المتابعون بخشية احتمال انزلاق الصومال في دائرة العنف والعزلة الدولية بعد أن ترجم الرئيس محمد عبدالله فرماجو تعنته بإجراء انتخابات برلمانية، كانت مقررة في فبراير الماضي، وفق ما تحليه عليه حساباته السياسية، بتمديد فترة رئاسته إلى عامين آخرين، في تحرك واجهه معارضة داخلية قوية وتحذيرات دولية متواترة.

ووقع الرئيس الصومالي، الذي يحظى بدعم من تركيا وقطر الأرباء الماضي على تمديد ولايته وولاية حكومته، مما دفع بكل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وغيرهم إلى التلويح بفرض عقوبات على مقديشو عبر ممارسة ضغوط عليها للتراجع عن الخطوة، كما حذرت قوى دولية عديدة من تفاقم عدم الاستقرار في واحدة من أكثر دول العالم هشاشة.

تحدي القانون

قاد خلل الأولويات بالنسبة إلى الإقليم في كيفية إجراء الانتخابات، إلى السيناريو الأسوأ، والتي قد تجعل الدولة التي تعاني من ويلات الإرهاب تدور في حلقة مفرغة قد لا تتمكن من إرضاء كافة الأطياف السياسية، بعد تجاوز موعد إجراء الانتخابات رغم وجود قانون انتخابي جديد يتوقع مراقبون أن يؤسس إلى عدالة سياسية في بلد الكلمة الفصل فيه للقبائل.

ومهد توقيع فرماجو نهاية العام الماضي قانون الانتخابات الجديد المسمى "صوت واحد لشخص واحد" بعد مصادقة البرلمان الطريق إلى تنظيم أول انتخابات برلمانية عبر الاقتراع المباشر منذ عقود، بدلاً من نظام المحاصصة القبلية، على أن ينتخب الفائزون رئيساً للبلاد كما يقتضيه الدستور.

غير أن المواجهة بين فورماجو والقوى المعارضة في بعض الأقاليم تطيل من أزمة الانتخابات، التي استمرت شهوراً بعد تأجيلها في فبراير الماضي. ويقول منتقدون إن فترة رئاسته قد انتهت وأنه لا شرعية دستورية له في المنصب. ولم تتمكن الحكومة الفيدرالية منذ أشهر من التوصل لاتفاق حول كيفية إجراء الانتخابات مع باقي الأقاليم، حيث اعترضت ولايتا بونتالاند وجوبالاند على قضايا معينة، وحزب المجتمع الدولي من إجراء انتخابات جزئية، وتسبب الجمود في نهاية المطاف في أعمال عنف دامية ضد المظاهرين الذين عارضوا تأجيل الانتخابات.



تلويح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا بإعادة تقييم تقديم المساعدات للصومال سيجعل القوى السياسية تدخل في متاهة قد تطول وستفجر عنف المتطرفين



سلاح المساعدات

يعتمد الصومال بشكل كبير على المساعدات الخارجية لإطعام وإيواء ورعاية عدد كبير من السكان النازحين بسبب انعدام الأمن والصدمات المناخية، فضلاً عن تدريب قواته الأمنية وتجهيزها. وأي عقوبات محتملة قد تجعل البلاد في مأزق أكبر لا يمكن لها مواجهته لاسيما وأن اقتصادها ضعيف للغاية في ظل عدم الاستقرار.

ويبدو أن تلويع دول غربية بمراجعة مسألة المساعدات المقدمة للصومال سيجعل جميع القوى السياسية تدخل في معارك جانبية قد تطول. وقد قالت بريطانيا إن خطوة تمديد ولاية فرماجو "تقوض مصداقية القيادة الصومالية" وهددت بالعمل مع الشركاء الدوليين "لإعادة تقييم علاقتنا وطبيعية مساعدتنا للصومال". وقبل ذلك، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بيان إن